

المدونة الكبرى

فيمن ابتاع سلعة ثم وهب له الثمن أو وهب سلعته ثم ورثها ثم باعها مربحة قلت أرأيت إن اشترت سلعة بمائة دينار ثم أنه وهبت له المائة دينار أيجوز لي أن أبيعها مربحة على المائة قال نعم إن كان قد قبض المائة وافترقا ثم وهبت له بعد ذلك قلت أرأيت إن اشترت جارية بمائة دينار فوهبتها لرجل ثم ورثتها من الموهوبة له أيجوز لي أن أبيع مربحة في قول مالك قال لم أسمع من مالك فيه شيئا ولا يبيع مربحة فيمن ابتاع نصف سلعة ثم ورث النصف الآخر ثم باعها مربحة قلت أرأيت إن ورثت نصف سلعة ثم اشترت نصفها الباقي فأردت أن أبيع نصفها مربحة قال لا أرى لك أن تبيع نصفها مربحة إلا أن تبين قلت لم قال لأنه إذا باع نصفها وقع البيع على ما ورث وعلى ما اشترى فلا يجوز أن يبيع ما ورث مربحة حتى يبين فإذا بين وإنما يقع البيع على ما ابتاع فذلك جائز قلت تحفظه عن مالك قال لا فيمن ابتاع سلعة أو صفقة واحدة ثم باع بعضها مربحة قلت أرأيت إن اشترت حنطة أو شعيرا أو شيئا مما يكال أو يوزن صفقة واحدة فأردت أن أبيع نصفه مربحة على نصف الثمن أيجوز ذلك لي قال ذلك جائز إذا كان الشيء الذي بيع مربحة غير مختلف وكان الذي يحبس منه والذي بيع سواء وكان صنفا واحدا قلت وهذا قول مالك قال نعم قلت أرأيت إن اشترت ثيابا صفتها واحدة أو أسلمت في ثياب صفتها واحدة قال أما ما اشترت بعينه ولم تسلم فيه فإنه لا يصلح أن تبيع بعضه مربحة بما يصيبه من الثمن وذلك لو أنك اشترت ثوبين صفقة واحدة بعشرين درهما فكان الثوبان جنسا واحدا وصفة واحدة لم يجر لك أن تبيع أحدهما مربحة بعشرة دراهم لأن الثمن إنما يقسم عليهما بحصة قيمة كل ثوب منهما وأما من أسلم في ثوبين صفتها واحدة جاز له أن يبيع أحدهما مربحة بنصف